P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

The Role of Voluntary Accounting Disclosure in Measuring the Cost of Financing Sources- An Applied Study on a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Ahmed Abd Ahmed Shahab
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies /University of Baghdad
Ahmedalqaisy0@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Wafaa Hussain Salman Al-Haidari
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies /University of Baghdad
wafaa.alhaidari@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research aims to study the relationship and impact between voluntary accounting disclosure and banking financing sources, with a focus on its role in enhancing transparency and its reflection on stakeholders, particularly in reducing financing costs and improving the reliability of financial reports. The study adopts a quantitative approach, employing statistical methods to analyze the relationship between its variables. The research population consists of Iraqi banks, with a sample of ten banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2019–2023). Various statistical techniques were applied to assess the relationship between voluntary accounting disclosure and banking financing sources, as well as its impact on financial stakeholders' decisions. The study also relies on the deductive approach for theoretical studies and variable interpretation.The findings indicate that voluntary accounting disclosure provides significant benefits, offering a clear insight into a bank's strategy and its ability to maximize its value, which contributes to lowering financing costs. The results also show that presenting both financial and non-financial data, along with performance indicators and future projections, enhances decision-making and mitigates the issue of information asymmetry. Based on these findings, the study recommends enhancing the level of voluntary accounting disclosure in Iraqi banks and organizing seminars in collaboration with professional and academic entities to raise awareness. It also emphasizes the role of regulatory bodies in ensuring the accuracy and transparency of financial reports, as well as educating investors and lenders about the importance of investing in banks that adhere to high disclosure standards. Finally, the research advocates for the adoption of international accounting standards to strengthen confidence in financial statements and reduce financing costs.

Keywords: Voluntary Accounting Disclosure, Measurement of the Cost of Funding Sources, Financial and Non-Financial Information.

دور الافصاح المحاسبي الاختياري في قياس تكلفة مصادر التمويل – بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

احمد عبد احمد شهاب
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

أ.م.د. وفاء حسين سلمان الحيدري
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة والتأثير بين الإفصاح المحاسبي الاختياري ومصادر التمويل المصرفي، مع التركيز على دوره في تعزيز الشفافية وانعكاس ذلك على أصحاب المصلحة، لا سيما في تقليل تكلفة التمويل وتحسين موثوقية التقارير المالية. اعتمد البحث على المنهج الكمي، حيث تم توظيف الأساليب الإحصائية لتحليل العلاقة بين متغيراته. شمل مجتمع الدراسة مجموعة من المصارف العراقية، وتم اختيار عينة مكونة من عشرة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٩–٢٠٢٣). تم تطبيق تقنيات إحصائية مختلفة لتقييم العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري ومصادر التمويل المصرفي،

بالإضافة إلى دراسة تأثيره على قرارات أصحاب المصلحة المالية، واعتمد على المنهج الاستنباطي لدراسات الجانب النظري وتفسير المتغيرات. أظهرت النتائج أن الإفصاح المحاسبي الاختياري يوفر فوائد كبيرة، حيث يقدم رؤية واضحة لاستراتيجية المصرف وقدرته على تعظيم قيمته، مما يساهم في خفض تكلفة التمويل. كما أظهرت النتائج أن تقديم بيانات مالية وغير مالية، إلى جانب مؤشرات الأداء والتوقعات المستقبلية، يساعد في تحسين اتخاذ القرارات وتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات.

بناءً على النتائج، يوصي البحث بضرورة تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري في المصارف العراقية، وتنظيم ندوات بالتعاون مع الجهات المهنية والأكاديمية لتعزيز الوعي. كما يؤكد على أهمية دور الهيئات الرقابية في ضمان دقة وشفافية التقارير المالية، إلى جانب توعية المستثمرين والمقرضين بأهمية الاستثمار في المصارف التي تلتزم بمستويات عالية من الإفصاح المالي. وأخيرًا، يدعو البحث إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتعزيز الثقة بالقوائم المالية وتقليل تكلفة التمويل.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي الاختياري، قياس تكلفة مصادر التمويل، معلومات مالية وغير مالية.

المقدمة: Introduction

يلعب رأس المال دور اساسي ومباشر في قيمة المصرف ، فهو البنية الاساسية التي يتم على ضوئها اتخاذ القرارات المالية من قبل الادارة عند حساب التدفقات النقدية لغرض الاختيار او المفاضلة فيما بين المشاريع الاستثمارية، وتسعى المصارف للحصول على الاموال من مصادرها المتنوعة التي تحقق تنوع سليم يخدم الادارة بأتباع الهيكل الامثل للتمويل وذلك عن طريق الوصول الى الحد الادني من تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الاقتراض، حيث يكون اهتمام المستثمرين والمقرضين الحاليين والمستقبليين على الحد الادنى للعائد الذي يتوقعون الحصول عليه عند الاختيار بين المصارف التي يريدون استثمار اموالهم فيها لغرض القبول بإستثمار اموالهم في هذا المصرف او ذاك، وذلك بسبب اختلاف العائد من مصرف الى اخر، ويظهر اهتمام المصارف بتنوع مصادر التمويل لتنوع التكاليف والطريقة التي يتم الحصول على الاموال فيها والوقت المناسب فاذ ما عرف المستثمر وتوقع الحصول على عوائد مرتفعة وفقا للزمن والمخاطر سوف يعمل على مد المصرف بالاموال التي تموله ، لان هدف المستثمر او المقرض هو الحصول على افضل العوائد لأمواله التي استثمر بها، كذلك المصارف تبحث عن الاموال التي تمول عملياته بها وفق اقل تكلفة واعلى سيولة ، ويكون ذلك من خلال السعي الى التقليل من عدم تماثل المعلومات والتي ترتبط ارتباط وثيق بمستوى الافصاح الاختياري والتي تسعى المصارف من خلاله الى التقليل من هذه الفجوة في عدم تماثل المعلومات من خلال قيامها بالافصاح اختيارياً عن المزيد المعلومات التي سوف تساهم في تقليل المخاطر التي يتعرض لها اصحاب رؤوس الاموال او مد الاطراف الخارجية بكل ما يحقق الفهم العام لعمل المصرف وسياساته المتبعة حيث أن العديد من المصارف تواجه تحديات كثيرة منها ما يتعلق بتوفر المعلومات على ضوئها يتم اتخاذ القرارات والتي تعتبر العنصر الاساسي للاختيار بين المشاريع الاستثمارية المتوفرة، ومن المعلوم بأن الافصاحات الالزامية لم تعد كافية لغرض توضيح الاختلاف في فهم المعلومات بين المستثمرين او المقرضين وادارة الشركة او بين المستثمرين او المقرضين انفسهم، ولغرض الحيادية في توفير المعلومات للمستفيدين منها ورفد السوق المالي بالمعلومات الكافية ادى ذلك الى توفير الحافز لدى المصارف من اجل الافصاح عن المزيد من المعلومات بناءاً على ما تقدم سيقوم الباحث باختبار وبحث دور الافصاح الاختياري في تنوع مصادر التمويل المصرفي من خلال تطبيق البحث على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفصل الأول

المبحث الأول:- منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث:- يعد الإفصاح الاختياري من الركائز الاساسية التي تعتمد عليها المصارف في تخفيض كلف حصولها على مصادر التمويل، والذي يعد واحدا من الاهداف الرئيسة (تخفيض تكلفة مصادر التمويل) التي تسعى المصارف الى تحقيقها، الأمر الذي ينعكس ايجابا على اداء المصرف ككل وبما يعزز ربحية المصرف والذي يعد الهدف الأسمى للمصرف، وانطلاقا مما سبق فإن مشكلة البحث تتمحور بالتساؤلات الاتية:

١-١-١ هل هناك علاقة بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي؟

١-٢-١ ما تأثير الافصاح المحاسبي الاختياري في مصادر التمويل المصرفي للمصارف عينة البحث؟

١-٢ أهمية البحث:- تنبع اهمية البحث من المكانة التي يتبؤها الافصاح الاختياري في كونه واحدا من الركائز الاساسية التي تمكن من تهيئة مناخا مناسبا للإستثمار وتعزيز التسهيلات والحصول على الاموال بتكلفة اقل، الأمر الذي ينعكس بدوره على تنوع مصادر التمويل، وبناء على ما سبق يمكن تقديم اهمية البحث من خلال الآتي:

١-٢-١ تقديم إطار نظري لكل من الافصاح الاختياري ومصادر التمويل والبحث عمليا في العلاقة بينهما ورفد المكتبات العلمية والباحثين بهذا البحث.

١-٢-٢ السعي لتوفير معلومات يمكن خلالها تعزيز ثقة ومصداقية التقارير المالية المقدمة من قبل المصارف العراقية يمكن من خلالها توجيه المستثمرين والمقرضين نحو الفرص الاستثمارية وبما يضمن تحقيق مزيج من مصادر التمويل.

١-٣ اهداف البحث:- إن الهدف الرئيسي للدراسة بيان أثر العلاقة بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي ضمن عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

١-٣-١ التعريف بالإفصاح الاختياري

١-٣-٢ التعريف بمصادر التمويل

١-٣-٣ دراسة العلاقة بين الافصاح الاختياري وتنوع مصادر التمويل المصرفي

١-٤ فرضيات البحث:- من أجل الإجابة على التساؤل المطروح في مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الأتية:

١-٤-١ **الفرضية الفرعية الاولى:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري ومصادر تمويل المصارف عينة البحث

١-٤-٢ **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح الاختياري في مصادر تمويل المصارف عينة البحث.

١-٥ منهجية البحث:- لتأصيل متغيرات هذا البحث تم الاعتماد على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي وهما:

١-٥-١ المنهج الاستقرائي: ان الاستناد إلى حقائق ومعالم من واقع مفردات العينة، من خلال استقراء تقارير المصارف عينة البحث المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية وجمع المعلومات والبيانات لغرض توظيفها ضمن القياس الكمي في قياس متغيرات الدراسة ومن ثم تحليلها إحصائيا لتوضيح مدى التأثير الحاصل فيما بين المتغيرات وصولا للنتائج.

١-٥-٢ المنهج الاستنباطي: الذي يعتمد على القياس والتفكير المنطقي الاستنباطي لاستكشاف العلاقة بين الافصاح الاختياري وتنوع مصادر التمويل المصرفي، من خلال الإطلاع على الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث من دوريات عربية واجنبية، ورسائل جامعية، وكتب ومقالات، من أجل بناء الجانب النظري للبحث.

١-٦ حدود البحث:- يمكن عرض حدود البحث من خلال الآتي:

١-٦-١ **الحدود الموضوعية:** تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على تناول العلاقة بين الإفصاح الإختياري ومصادر التمويل المصرفي وبيان الأثر.

١-٦-٢ **الحدود المكانية:** تتمثل حدود البحث المكانية بعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٩ الى ٢٠٢٣).

١-٦-٣ **الحدود الزمنية:** كانت الحدود الزمنية للبحث هي الفترة الزمنية ٢٠١٩-٢٠٢٣، وقام الباحث بإختيار هذه الفترة لانها السنة الاقرب للبحث ووفرة البيانات، فضلا عن كون الفترة شهدت تقلبات في الحياة الاجتماعية والعملية واخذ الانترنت مجال اوسع واشمل مما زاد الطلب على الافصاحات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

١-٧ متغيرات البحث وطرق قياسها

١-٧-١ **الإفصاح المحاسبي الاختياري:** يعتمد الباحث على قياس المتغير المستقل، على مؤشر إفصاح يتكون من ٥٧ عنصرًا موزعة في ٣ مجموعات، والتي تتضمن معظم المعلومات التي يجب إن يتضمنها الإفصاح الإختياري بالإتفاق مع دراسة (Francis et al., 2008).

١-٧-٢ **المتغير التابع:** تمثل المتغير التابع بتكلفة مصادر التمويل واعتمد الباحث في قياسها على متوسط التكلفة المرجحة بالإتفاق مع دراسة (شربه، ٢٠٢١) (عبد الله ,٢٠٢٢)، وهي كالآتي:

والشكل (١) يوضح أنموذج الدراسة، وهو الآتي:

شكل رقم (١) المتغيرات الرئيسية للبحث

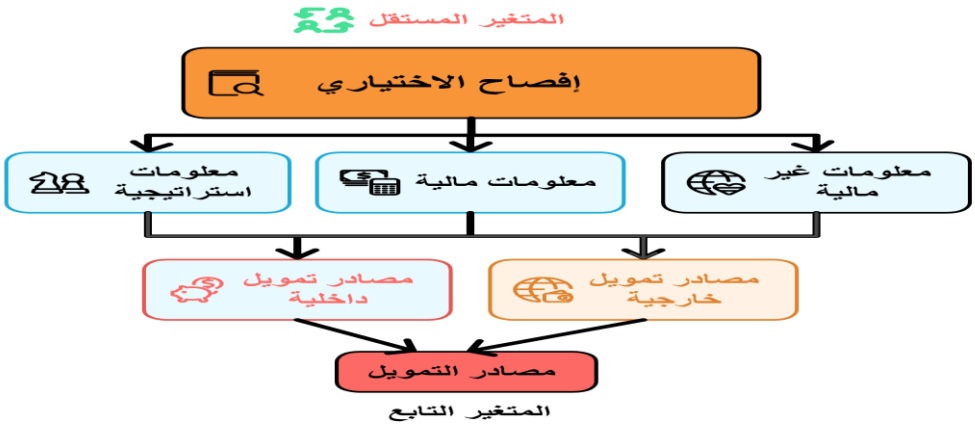

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان

٢- المبحث الثاني

٢-١ دراسات سابقة

١. دراسة (السيد، ٢٠١٦)	
عنوان الدراسة	نحو مؤشر للإفصاح الإجباري والإختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري
نوع الدراسة	دراسة ميدانية

اهم الاهداف	هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الإلزامي والاختياري على تكلفة رأس المال، وقد شملت الدراسة عينة مكونة من ١١ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤.
منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة على قياس المتغير المستقل وهو الإفصاح الإلزامي والطوعي باستخدام مؤشر لقياس نسبة الإفصاح الإلزامي والطوعي والذي شمل ٢٤٩ بنداً وتم تصنيفه إلى ١٩ مجموعة، أما المتغير التابع وهو تكلفة رأس المال فقد تم قياسه باستخدام نموذج (Gode & Mohanran ٢٠٠٣)، وسبب استخدام هذا النموذج كونه يتعامل مباشره مع العائد المتوقع على السهم ولا يتطلب توقعات حول القيمة الدفترية، فضلا عن اعتماده على عدد من المتغيرات التي يسهل الحصول عليها.
اهم لاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين الإفصاح الاختياري وكلفة رأس المال.
٢. دراسة (مليجي، ٢٠١٧)	
عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الإستثمارية للشركات المصرية
نوع الدراسة	دراسة ميدانية
اهم الاهداف	تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال، وكيف تعكس هذه العلاقة كفاءة قرارات الاستثمار، فضلا عن اختبار تأثير جودة آليات الحوكمة في الشركة على هذه العلاقات.
منهج الدراسة	تناولت الدراسة المنهج التحليلي في فحص التقارير السنوية لعينة من الشركات غير المالية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، بلغ عددها (١٢٧) شركة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، بإجمالي (٣٨١) مشاهدة، وتم صياغة خمسة فرضيات بحثية تعكس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بتكلفة رأس المال المستقبلية وكفاءة قرارات الاستثمار، وأثر جودة آليات الحوكمة على تلك العلاقات، وأسلوب الانحدار المتعدد لتحليل النتائج.
اهم لاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة في البورصة المصرية ، مما أظهر علاقة سلبية مع تكلفة رأس المال وعدم تماثل المعلومات. كما تبين أن ضعف الكفاءة في قرارات الاستثمار يلعب دورًا في تلك العلاقة، بينما تسهم جودة آليات الحوكمة داخل الشركة في تحسين هذه العلاقات وتخفيف تأثيراتها السلبية.
٣. دراسة (Francis, 2008)	
عنوان الدراسة	Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital (العلاقة بين الإفصاح الإختياري وجودة الأرباح وأثرها على تكلفة رأس المال)
نوع الدراسة	دراسة ميدانية
اهم الاهداف	هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح الطوعي وجودة الأرباح وتكلفة رأس المال.
منهج الدراسة	شملت الدراسة عينة مكونة من ٦٧٧ شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية للفترة ١٩٩٢-٢٠٠١. وتم قياس المتغير المستقل الأول (جودة الأرباح) باستخدام أربعة مقاييس مختلفة لجودة الأرباح: جودة الاستحقاق، وتقلب الأرباح، والاستحقاقات غير الطبيعية المطلقة، ومقياس مشترك يعتمد على درجة العامل المشترك لهذه المقاييس. وتم قياس المتغير المستقل الثاني (الإفصاح الاختياري) باستخدام مؤشر إفصاح يتكون من ٢٥ بندًا

	موزعة على ٤ مجموعات، والتي تتضمن معظم المعلومات التي يجب تضمينها في الإفصاح الاختياري,وتم قياس المتغير التابع (تكلفة رأس المال) باستخدام تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الاقتراض.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات جودة الأرباح المرتفعة لديها إفصاحات طوعية أفضل من الشركات ذات جودة الأرباح المنخفضة، في حين توجد علاقة سلبية بين الإفصاح الطوعي وتكلفة رأس المال عندما لا يتم تناول جودة الأرباح.
٤. دراسة (Ardiansyah & Siregar, 2013)	
عنوان الدراسة	The Effect of Voluntary Disclosure and Earnings Quality on Cost of Equity (أثر الإفصاح الإختياري وجودة الأرباح على تكلفة حقوق الملكية)
نوع الدراسة	دراسة ميدانية
اهم الاهداف	هدفت الدراسة إلى توضيح أثر كل من الإفصاح الاختياري الطوعي وجودة الأرباح على تكلفة حقوق الملكية.
منهج الدراسة	شملت هذه الدراسة عينة مكونة من ٧٥ شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا عام ٢٠٠٨، واعتمدت الدراسة على قياس الإفصاح الاختياري بناءً على تسعة أبعاد وهي (المعلومات العامة، المعلومات غير المالية، مناقشة الإدارة وتحليل الأداء المالي، المعلومات حول توقعات الأعمال، المعلومات حول الموظفين، معلومات حوكمة الشركات، أنشطة البحث والتطوير، بيانات سوق رأس المال، وتقارير القيمة)، بينما استخدمت الدراسة أربعة أبعاد لقياس جودة الأرباح وهي جودة الاستحقاق، وتقلب الأرباح، والاستحقاقات غير التقديرية، والعامل المشترك للأبعاد الثلاثة السابقة. أما بالنسبة لقياس المتغير التابع وهو تكلفة حقوق الملكية فقد تم استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى أن للإفصاح الاختياري وجودة الأرباح تأثير إيجابي على تكلفة حقوق الملكية.

أهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:- يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بكونه سيتناول ابعاد المتغيرات بشكل اوسع واشمل بما يضمن احتواء منهج البحث على الصيغه العلمية الكاملة لجميع ابعاد البحث بما يضمن معلومات مفيده للجهات القطاعية تبني على اساسها قراراته المالية وفق توجهات الادارة، وقد تم تناول متغيرات البحث فقط في البيئة العراقية.

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في كونه يركز على البيئة العراقية، بما يتضمنه ذلك من تحديات اقتصادية ومالية مختلفة والمصارف العراقية تواجه مشاكل خاصة تتعلق بعدم كفاية الإفصاح وغياب الشفافية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قدرة هذه المصارف على جذب التمويل وتقليل تكلفة رأس المال. وبدلاً من التركيز على دراسة بعض المتغيرات بشكل منفصل (مثل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أو جودة الأرباح)، يتناول البحث الحالي جميع أبعاد الإفصاح المحاسبي الاختياري وتأثيره على مصادر التمويل بشكل شامل،

يتجلى الإسهام المعرفي للبحث الحالي في تقديم تحليل معمق لتأثير الإفصاح المحاسبي الاختياري على مصادر التمويل المصرفي في إطار المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. يسلط هذا البحث الضوء على جانب مهم من الحوكمة المالية من خلال دراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة مصادر التمويل، وهي علاقة لم تنل الكثير من البحث التطبيقي في السياق العراقي و لا يقتصر البحث على تقييم الممارسات المحاسبية فقط، بل يتطرق أيضًا إلى جوانب الاستدامة المالية وتوازن المصارف، والتي تؤثر بدورها على قدرة المصارف على جذب التمويل وتقليل تكلفة مصادر التمويل ,حيث يقدم البحث تحليلًا مقارنًا بين

المصارف العراقية وفقًا لمستويات الإفصاح المحاسبي الاختياري المختلفة، مما يساعد في الكشف عن التفاوتات التي قد تؤثر على قدرة المصارف في الحصول على تمويل منخفض التكلفة.، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤى جديدة حول كيفية تحسين الإفصاح المحاسبي الاختياري كوسيلة لتعزيز التمويل المصرفي في العراق

الفصل الثاني

٣- المبحث الاول : التاطير النظري للافصاح الاختياري

٣-١ تعريف الإفصاح الاختيـاري:- اختلفت التعاريف في حقل الاختصاص ولم يكن هناك تعريف محدد نظرا لإختلاف وجهات النظر، وتباين الأراء بين الباحثين والمختصين، وقيامهم بتوظيفها مع توجهاتهم البحثية او القناعات الشخصية ويبين الجدول رقم (١) عددا من التعاريف:

الجدول (١) تعريف الإفصاح الاختياري

ت	المصدر	التعريف
١	هلال،٢٠٠٩: ٢٦	عبارة عن خيارات حرة للإدارة، لتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في تقاريرها السنوية، اذ تقرر الادارة كمية ونوعية البيانات التي تصدرها للمستخدمين لتكون ملائمة لاتخاذ القرار.
٢	Van derlaan,2009:4 ،عبد اللطيف والشيخ ٧ :٢٠٢٣،	الإفصاح الذي تقدمة الإدارة بتقاريرها المالية دون اي إلزام قانوني، او إلزام من الجهات الرقابية، بطلب من أصحاب المصلحة والمجموعات التي تكون لها قوة شرعية، ويستخدم باتخاذ القرار.
٣	الشلاحي، ٢٠١٢: ٧	إفصاح غير مربوط بالقوانين والتعليمات، ويتضمن البيانات والمعلومات الموجودة في القوائم المالية، والتي تكون لدى مديري الوحدات الاقتصادية وغير ملزمين بالإفصاح عنها قانونياً.
٤	عبد الله،٢٠٢٢: ٣٠	السياسة التي تنتهجها الوحدة الاقتصادية في الإفصاح عن اي بيانات خاصة بها، ولا تتعارض هذه السياسات مع الخصائص التوعوية للمعلومات المحاسبية، وهذه المعلومات يمكن من خلالها التأثير على قرارات أصحاب المصالح.

يرى **الباحثان** إن جميع المصادر السابقة، تعمل على ربط الإفصاح المحاسبي ألاختياري بتقديم معلومات غير مشمولة بالقوانين والأنظمة المهنية، وتعلن طوعا وبرغبة من الإدارة من أجل خدمة أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار.

٣-٢ أهداف الإفصـاح الاختيـاري:- جاء الإفصاح الاختياري نتيجة لعدم قدرة الإفصاح الالزامي على تغطية جميع احتياجات أصحاب المصلحة، لذلك فان الإفصاح الاختياري يهدف إلى تحقيق أهداف الإفصاح المقررة في التوصية (١٠٥) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,1996:72)، وهي:-

١. وصف وإقتراح مقياس للمفردات التي لم يعترف بها في القوائم والتقارير المالية.
٢. تقليل حدة المخاطر للأطراف الخارجية الناتجة عن عدم تأكيد التوقعات من خلال تقديم المساعدة لهم.
٣. توفير القدر الكافي من المعلومات التي تخص التقارير المالية المرحلية والحالات الاخرى التي تتطلب دراسات عامة فيها.

٣-٣ الدوافع من الإفصاح الاختياري:- أشارت العديد من الدراسات منها (Aboody & Kasznik, 2000:79) (Healy & Palepu, 2001:420) (Graham et al., 2005: 23) (الصفدي، ٢٠١٥: ١٥) (عبد الله،٢٠٢٢: ٣٥) (يعقوب وعلي،٢٠٢٣: ٤١٩) الى ان الوحدات الاقتصادية تقدم على عمل إفصاحات اختيارية لعدد من الأسباب ومنها الآتي:

١. **تجنب المساءلة القانونية:** تعمل الادارة على تقديم إفصاحات وتقارير عن سير الاعمال وكل ما يحتاجه المستخدم لتفادي المطالبة القانونية او عقوبات مفروضة من الدولة نتيجة التقصير في الافصاح عن حاجات اصحاب المصلحة.
٢. **إعلام المستخدمين بالتقارير المالية: العمل** على إعلام المستثمرين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية التي تخص الوحدة الاقتصادية، ومدى قدرتها للاستجابة والتأقلم مع التغيرات التي تحدث في سوق الاوراق المالية، ويتم إخبارهم بالعديد من الموضوعات، مثل الظروف التشغيلية، وأسباب اتخاذ سياسات او إجراءات معينة في الوحدة الاقتصادية.
٣. **تخفيض تكلفة رأس المال:** تعمل الادارات على تقديم معلومات مالية وغير مالية عن الوحدة الاقتصادية، كوسيلة لجذب المستثمرين الجدد او المحافظة على المستثمرين الحاليين عن طريق كسب الود والثقة، فنتيجة المنافسة الشديدة في السوق العالمية بين الوحدات الاقتصادية، يختار أصحاب راس المال وحدة إقتصادية واحدة بدلا من الاخرى، وهذا ما يستدعي وجود الإفصاح لتقليل عدم التأكد المرتبط بالمستقبل، ويقلل المخاطر المتوقعة من قبل اصحاب راس المال، وبهذا فان لجذب وكسب المستثمرين علاقة ركيزة في تخفيض تكاليف الاموال
٤. **رغبة الادارة في اظهار مهاراتها:** تعمل الادارات في الوحدات الاقتصادية على تقديم إفصاح عن المعلومات والبيانات، التي تتعلق بالأرباح المتوقعة، والسيولة للوحدات الاقتصادية، كوسيلة لخلق الطمأنينة والثقة لدى اصحاب المصالح من جهة، والمحافظة على مناصبهم من جهة اخرى.

٤- المبحث الثاني: التاطير النظري لمصادر التمويل

٤-١ تعريف التمويل:-جاء التمويل بتعاريف متعددة حسب مصدرها التاريخي ويمكن ايجاز بعض منها في الجدول (٢) الاتي:

جدول رقم (٢) تعاريف التمويل

ت	المصدر	التعريف
٤	المخلافي ،٢٠١١: ٦	بانه علم وفن إدارة المال، عادة ما تعمل المصارف والافراد على زيادة اموالهم، وانفاقها او استثمارها، إدارة الأموال بشكل يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأفضل لها، من خلال التخطيط والتنظيم والتحكم والرقابة على العمليات المالية داخل المؤسسة، بما يحقق أهدافها الاستراتيجية والمالية بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية'
٥	Sazonov, 2016: 145	هو أحد المفاهيم العامة والنشاط التي تمارسه قطاعات الاعمال ولا يسع أي من الافراد او المصارف او الدولة الاستمرار والعمل بدون اموال، فتولدت المبادئ والنظريات التي تدرس كيفية الحصول على الأموال من المصادر المتنوعة بما يضمن هيكل مالي ممتاز لاستخدامه السليم في إدارة النشاط.
٦	محمود ،٢٠١٩: ٦٠	هو أحد المجالات المعرفية وينبع من رغبة الافراد والمصارف في تحقيق اقصى مستوى رفاهية ممكنة، ويمثل مجال معرفي متخصص في الإدارة المالية.

٧	عبد العباس، ٢٠٢٠: ١٤	هو عبارة عن عمليات تتمكن الوحدة الاقتصادية من خلالها الحصول على الاموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان هذا التمويل من مصادر داخلية ذاتية او مصادر خارجية عن طريق الاقتراض

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالرجوع إلى المصادر المذكورة اعلاه

ويرى الباحث ان التمويل عبارة عن قرارات يتخذها المصرف يحدد من خلالها الالية المتبعة في استقطاب السيولة وخلق مزيج أمثل لراس المال بما يحقق انخفاض في التكاليف وسرعة في الحصول عليها، وهذه القرارات يتم على ضوئها اختيار الاسلوب الامثل للتمويل سواء تمويل ذاتي او تمويل مؤاتي من أطراف خارجية.

٤-٢ أهداف التمويل:- التمويل المصرفي هو العمود الفقري الذي يقوم عليه نشاطه وعملياته المالية، وكل أهداف المصرف متوقفة على السيولة ومصادر الاموال ومرونة الحصول عليها، ومن أهم هذه الأهداف:

- **زيادة الربحية:-** تسعى المصارف من خلال استخدام التمويل إلى زيادة أرباحها عبر الاستثمار في مشاريع متنوعة وتحسين عوائدها. يتم لها ذلك من خلال تعزيز العوائد المالية والارباح وتوسيع نطاق العملاء والمستثمرين (احمد وفوزي،٢٠٢٢: ١٦).
- **تحقيق الاستدامة المالية:-** الاستدامة هي هدف رئيسي للمصارف، حيث تضمن وفره وتنوع التمويل إلى الاستمرار في تقديم خدماتها على المدى البعيد ومواجهة التحديات الاقتصادية (بو جلال ،٢٠١١: ١٦٣).
- **تعزيز التنافسية:-** تهدف المصارف إلى الحصول على تمويلات كافية تمكنها من تقديم خدمات جديدة او العمل على تحسين خدماتها السابقة، مما يعزز مكانتها السوقية والبقاء في المنافسة وجذب وكسب العملاء الجدد (بو جلال ،٢٠١١: ١٦٣).
- **تحسين السيولة:-** ان من اساسيات العمل المصرفي هو ضمان التدفقات المالية (السيولة) اللازمة لتلبية احتياجات العملاء اليومية من سحب او قروض او ائتمانات او اي خدمات تنافسية جديدة (براهم ومدياني ،٢٠٢٠: ٥).
- **دعم النمو والتوسع:-** تستخدم المصارف التمويل من اجل التوسع او تقديم اجود الخدمات المبتكرة وفتح أفرع جديدة الخ (نوال،٢٠٢١: ١٧٩).

٥- الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

٥-١ هدف البحث التطبيقي:- يهدف البحث الى معرفة علاقة الارتباط والتأثير التي يعكسها الإفصاح المحاسبي الإختياري على مرونة مصادر التمويل المصرفية ، في مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ ولغاية عام ٢٠٢٣.

٥-٢ مجتمع وعينة البحث:- تم تمثيل مجتمع البحث من قبل جميع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كما تمثلت العينة بـ(١٠) مصارف، كما هو مبين في الجدول رقم (٣)، واشتملت حدود الزمنية للبحث بـ(خمسة سنوات) خلال المدة الممتدة من (٢٠١٩-٢٠٢٣)، ليكون اجمالي عدد المشاهدات المشمولة في ابحث (٥٠)، مشاهدة(مصرف \ سنة)، أذ تم تحديد عينة من خلال الاعتماد على شرطين أساسيين:

الشرط الأول: هو توافر التقارير المالية لغاية عام ٢٠٢٣.

الشرط الثاني: هو ألاستمرار في الافصاح عن التقارير المالية من قبل المصارف للسنوات المقررة دون أنقطاع.

جدول (٣) مختصرات المصرف في سوق العراق للاوراق المالية

(ت)	المصرف	رمز المصرف

١	مصرف الخليج التجاري	BGUC
٢	مصرف اشور الدولي للإستثمار	BASH
٣	مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل	BRTB
٤	مصرف بغداد	BBOB
٥	مصرف الشرق الأوسط للإستثمار	BIME
٦	مصرف عبر العراق للاستثمار	BTRI
٧	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS
٨	مصرف أربيل للاستثمار والتمويل	BERI
٩	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	BIDB
١٠	المصرف الاهلي العراقي	BNOI

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان

٥-٣ قياس تكلفة مصادر التمويل المرجحة:

1. **حساب نسبة رأس المال (%)**

$$\text{نسبة رأس المال} = \left(\frac{\text{كلفة حقوق الملكية}}{\text{إجمالي مصادر التمويل}}\right) \times 100$$

2. **حساب نسبة المطلوبات (%)**

$$\text{نسبة رأس المال المقترض} = \left(\frac{\text{كلفة رأس المال المقترض}}{\text{إجمالي مصادر التمويل}}\right) \times 100$$

3. **حساب WCOF** باستخدام الصيغة التالية:

$$WCOF = (\%\text{رأس المال} \times \text{كلفة حقوق الملكية}) + (\%\text{المطلوبات} \times \text{كلفة رأس المال المقترض})$$

يعتمد هذا المقياس على تقدير الأهمية النسبية لكل عنصر من مكونات هيكل رأس المال، حيث يتم ترجيح تكاليف كل عنصر بناءً على نسبته من إجمالي مصادر التمويل للشركة. ويتم حساب ذلك باستخدام المعادلة التالية (Shim&Siegel, 2007: 285) :

$$WCOF = \sum(\%each\ financial\ source * cost\ of\ each\ source) \dots$$

حيث إن:

WCOF: تكلفة رأس المال المرجح.

$\%each\ financial\ source$: نسبة كل مصدر من مصادر التمويل.

$cost\ of\ each\ source$: تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل.

في هذه الدراسة، سيعتمد الباحث على مقياس التكلفة المرجحة لتقدير تكلفة رأس المال.

والجدول الاتي يوضح مقارنة على أساس المتوسطات الحسابية لمصارف وفق WCOFوكالاتي

جدول (٤) مقارنة على أساس المتوسطات الحسابية لمصارف وفقWCOF

اسم المصرف	WCOF
مصرف اشور	235653693.8
مصرف الأهلي	168317352.4
مصرف أربيل لاستثمار	187721968.6
مصرف الإقليم التجاري	117540815.2
مصرف التنمية الدولي	70861906
مصرف الخليج التجاري	111579027.8
مصرف بغداد	280101337.2
مصرف الشرق الأوسط	152879431.9
مصرف عبر العراق	218435115.8
مصرف المنصور للاستثمار	82850141

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على Excel.V.19

يلاحظ ان من بين المصارف المدرجة في الجدول (٤)، يتصدر مصرف بغداد كأعلى مصرف من حيث الأداء خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ وفقًا لمؤشر WCOF، حيث بلغ متوسط أدائه ٢٨٠,١٠١,٣٣٧ وهذا الأداء البارز يعود إلى استقرار أداء المصرف وزيادات ملحوظة في الإيرادات أو الأرباح على مدار السنوات الخمس الماضية ويعكس هذا التميز في الأداء السياسات الفعّالة والاستراتيجية الإدارية المتميزة التي ينتهجها المصرف، مما ساعد في جذب الزبائن والمستثمرين على حد سواء. قدرة المصرف على تحقيق توازن بين التوسع والحفاظ على استقرار مالي قوي ساهمت في جعله المصرف الأعلى أداءً.

على الجانب الآخر، سجل مصرف التنمية الدولي أقل متوسط للأداء بين المصارف المدرجة في الجدول بمتوسط قدره ٧٠,٨٦١,٩٠٦ ويعزى هذا الأداء المنخفض إلى تركيز المصرف على خدمات أو قطاعات ذات ربحية منخفضة نسبيًا وهذا التركيز المحدود يعرض المصرف لتحديات متعددة، تشمل صعوبة التكيف مع التغيرات في السوق وتوسيع نطاق خدماته لتحسين أدائه المالي وعلى الرغم من هذه التحديات، يعكس هذا الأداء الحاجة إلى استراتيجيات جديدة قد تساعد في تعزيز مكانة المصرف وتحقيق نمو مستقبلي.

باختصار، يظهر التباين الكبير في أداء المصارف بين مصرف بغداد الذي يحقق أداءً قويًا بفضل سياساته المرنة وقدرته على جذب الزبائن، ومصرف التنمية الدولي الذي يواجه تحديات في تحقيق أداء مماثل بسبب تركيزه على قطاعات أقل ربحية والتحديات المرتبطة بالتكيف مع السوق، وشكل ادناه يوضح ذلك

شكل (٢) مقارنة على أساس المتوسطات الحسابية لمصارف وفق WCOF

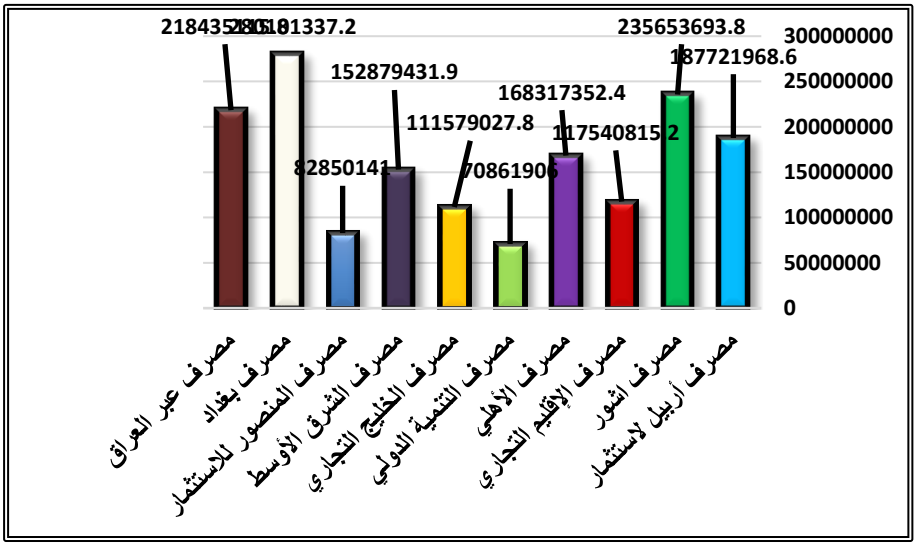

٥-٤ اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي

ويمكن قياس العلاقة بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي بالفرضية الرئيسة الأولى الأتية:

" توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي "

ولمعرفة العلاقة بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي تم اختبار الارتباط والتأثير بينهما، من خلال الفرضيات الفرعية الأتية:

- توجد علاقة الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي ويبين الجدول الاتي اختبار وتحليل علاقات الارتباط بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي:

جدول (٥) الارتباط بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي

قيمة معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٠.٧٣	٣.٨٥	٨	٢.١٢	دال

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss

درجة الحرية = ١٠ (المصارف عينة البحث) – ٢ = ٨ درجة الحرية وعلماً Tجدولية = ١.٨٦٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن إن قيمة t المحسوبة (٣.٨٥) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٨) والبالغة (١.٨٦٠) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بينهما، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٣) وهي قيمة موجبة وهذا يدل بان هناك علاقة طردية معنوية بينهما، أي أن متغير مصادر التمويل المصرفي يتغير بنفس القوة واتجاه الإفصاح الاختياري ، وتحت مستوى معنوية (٠.٠٥)، أي إن الإفصاح الاختياري سوف يؤدي إلى الإفصاح عن مصادر التمويل المصرفي بشكل كفوء، وبذلك تقبل الفرضية الفرعية، والتي تنص على انه "توجدعلاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي ".

- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي في المصارف عينة البحث (٢٠١٩- ٢٠٢٣) ويمكن قياس تأثير العلاقة بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي بالفرضية الرئيسة الأولى وكالاتي:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي في المصارف عينة البحث (٢٠١٩ -٢٠٢٣)

الفرضية البديلة: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي في المصارف عينة البحث (٢٠١٩ -٢٠٢٣).

ولإثبات الأثر الإفصاح الاختيار ومصادر التمويل المصرفي لمصارف عينة البحث، يمكن قياس ذلك من خلال نموذج الانحدار الخطي والذي يمكن كتابته بالشكل التالي:

$$\hat{Y} = 92.74 + 0.73X$$

إذ إن:

Y: تمثل مصادر التمويل المصرفي

X: الإفصاح الاختياري

ويتضح من النموذج أعلاه انه كلما زاد تفعيل الإفصاح الاختياري في المصارف بمقدار وحدة واحدة فان الإفصاح عن الإفصاح الاختياري سوف يزداد بمقدار (٧٣٪)، وبصورة أكثر توضيحا يمكن بيان تأثير الإفصاح الاختياري في مصادر التمويل المصرفي من خلال الجدول التالي:

جدول (٦) تأثير الإفصاح الاختياري في مصادر التمويل المصرفي

المتغير المستقل X	المتغير التابع Y	قيمة الثابت α	قيمة معامل بيتا β	قيمة F المحسوبة	الدلالة	قيمة معامل التحديد R^2	الدلالة	قيمة t لاختبار معامل بيتا	قبول (رفض) الفرضية
الإفصاح الاختياري	مصادر التمويل المصرفي	٩٢.٧٤	٠.٧٣	١٤.٩٨	وجود تأثير	٠.٥٤	العلاقة معنوية	٣.٨٧	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج spss

قيمة F الجدولية بمستوى دلالة ٥٪ ودرجة حرية (١٣،١) =٤.٦٧

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة ٥٪ ودرجة حرية (١٣) = ٢.١٦

ويتضح إن قيمة (F) المحسوبة بلغت (١٤.٩٨) عند درجة حرية قدرها (١٣, ١) وبمستوى معنوية (٠.٠٥)، في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (٤.٦٧) مما يعني إن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، ويتبين بان العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم النموذج معنوية ويستدل من ذلك إن الإفصاح الاختياري له تأثير معنوي مهم في مصادر التمويل المصرفي في المصارف عينة البحث. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٥٤) وهذا يعني إن المتغير المستقل الإفصاح الاختياري يفسر نحو (٥٤٪) من التغير الحاصل في المتغير التابع للإفصاح عن مصادر التمويل المصرفي، والباقي يعود إلى المتغيرات الأخرى المؤثرة في البيئة (ومنها العوامل الاقتصادية وتدخل الدولة من خلال التشريعات). ولاختبار معنوية الميل الحدي β فقد تم استعمال اختبار (T) إذ أشارت النتيجة إلى معنوية هذا الاختبار بقيمة مساوية إلى (٣.٨٧) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥)

ودرجة حرية (١٣) البالغة (٢.١٦)، وهذا يعني رفض فرضية العدم ($\beta=0$) وقبول الفرضية البديلة ($\beta \neq 0$) أي انه يعني انه هناك تأثير معنوي مهم لافصاح الاختياري في مصادر التمويل المصرفي في المصارف عينة البحث وبذلك تقبل الفرضية الفرعية، والتي تنص على انه "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل المصرفي في المصارف عينة البحث (٢٠١٩- ٢٠٢٣).".

٦- الاستنتاجات

١. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الإفصاح المحاسبي الاختياري ومصادر التمويل المصرفي، مما يشير إلى أن زيادة مستوى الإفصاح تؤدي إلى تحسين إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل.
٢. أوضحت نتائج نموذج الانحدار أن الإفصاح المحاسبي الاختياري له تأثير معنوي على مصادر التمويل المصرفي، حيث يفسر حوالي ٥٤٪ من التغيرات في إمكانية التمويل، مما يعني أن المصارف التي تعتمد شفافية أعلى في الإفصاح تتمتع بمرونة تمويلية أكبر.
٣. أظهرت النتائج أن مصرف بغداد كان الأفضل أداءً بين المصارف العشرة المدروسة وفقًا لمؤشر WCOF، مما يعكس سياسات إدارة فعالة واستراتيجية مالية قوية. وفي المقابل، كان مصرف التنمية الدولي الأقل أداءً، بسبب تركيزه على قطاعات ذات ربحية منخفضة وعدم قدرته على التكيف مع تغيرات السوق.
٤. أكدت الدراسة أن المصارف التي واصلت الإفصاح المالي بشكل منتظم دون انقطاع تمكنت من تحقيق نتائج أفضل في الوصول إلى مصادر التمويل، مما يبرز أهمية الاستدامة في نشر التقارير المالية لتعزيز ثقة المستثمرين والممولين.
٥. على الرغم من العلاقة الإيجابية العامة بين الإفصاح الاختياري ومصادر التمويل، إلا أن تأثيره يختلف بين المصارف وفقًا لاستراتيجياتها المالية، وقدرتها على تطبيق سياسات إفصاح شفافة، ومستوى التنافسية في السوق المصرفي.

٧- التوصيات

١. ينبغي على المصارف تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري من خلال تقديم معلومات دقيقة وشفافة حول أدائها المالي واستراتيجياتها التمويلية، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب مصادر تمويل جديدة.
٢. على المصارف التي تعاني من ضعف الأداء المالي، مثل مصرف التنمية الدولي، إعادة تقييم استراتيجياتها التمويلية والعمل على تنويع مصادر التمويل لتقليل المخاطر وتحسين أدائها المالي.
٣. يُوصى بوضع معايير موحدة للإفصاح المالي في المصارف العراقية لضمان الشفافية والمقارنة العادلة بين المؤسسات المالية، مما يساعد على تعزيز كفاءة السوق المالية وتحفيز المنافسة العادلة.
٤. تشجيع استخدام التقنيات المالية الحديثة حيث يمكن للمصارف تحسين كفاءة الإفصاح الاختياري وزيادة وصولها إلى التمويل عبر تبني التكنولوجيا المالية، مثل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في إعداد التقارير المالية وتحليل البيانات.
٥. يُوصى بإجراء دراسات مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة في مصادر التمويل، مثل الظروف الاقتصادية، وتدخل الدولة من خلال التشريعات، ومدى تأثير السياسات النقدية والمالية على القطاع المصرفي.

References

١. أحمد، صافي، فوزي، تشيكو. (٢٠٢٢). "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ."مجلة التمويل والاستثمار والتنمية، السعودية.

٢. براهم، إسماعيل، مدياني، محمد. (٢٠٢٠). "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا (٢٠١٣-٢٠١٨ ."(مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد ٨، العدد ٣، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

٣. بو جلال، محمد. (٢٠١١). "التمويل المصرفي في النظام الإسلامي والنظام التقليدي: مدخل مقارن ."مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد ٥، جامعة المسيلة، الجزائر.

٤. الحلافي، عبد العزيز محمد. (٢٠١١). "أساسيات الإدارة المالية ."كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن.

٥. السيد، محمد صابر. (٢٠١٦). "نحو مؤشر للإفصاح الإجباري والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري ."مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد ٣٠، العدد ٤، جامعة سوهاج، كلية التجارة، القاهرة، مصر.

٦. شربه، نصير محمد صادق. (٢٠٢١). "العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة رأس المال وانعكاسها على هيكل التمويل ."رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٧. شرشاب، حيدر محمد. (٢٠١٨). "تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح المحاسبية وأثرها في قيمة الشركة: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ."رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٨. الشلاحي، بندر مرزوق. (٢٠١٢). "تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية ."رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٩. الصفدي، حازم خالد. (٢٠١٥). "أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية ."رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.

١٠. عبد العباس، وسن رشيد. (٢٠٢٠). "تقييم مصادر التمويل لتنفيذ استراتيجية الأهوار ."بحث دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

١١. عبد اللطيف، سويقات، الشيخ، عواشير. (٢٠٢٣). "تقييم الإفصاح الاختياري وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بورقلة ."ماجستير محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

١٢. عبد الله، محمد عواد. (٢٠٢٢). "العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح الاختياري وأثرها على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ."رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة تكريت، العراق.

١٣. العثمان، جمال صالح. (٢٠١٨). "أثر الإفصاح الاختياري على جودة الأرباح: دراسة تحليلية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ." رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء

١٤. محمود، خالد أحمد علي. (٢٠١٩). "اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية ."الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

١٥. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (٢٠١٧). "تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية ."المجلد ٥٧، العدد ٤، الصفحات ٧٠١ – ٧٨١، معهد الإدارة العامة.

١٦. نوال، سمرد. (٢٠٢١). "دراسة تحليلية لتمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ."*مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد ١٠، العدد ١، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.*

١٧. هلال، عبد الفتاح عفيفي. (٢٠٠٨). "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية ."مجلة البحوث التجارية، المجلد ٣٠، العدد ١، جامعة الزقازيق، مصر.

١٨. يعقوب، ابتهاج إسماعيل، علي، عباس فاضل. (٢٠٢٣). "انعكاس الإفصاح الاختياري في التقارير المالية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية ."مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد ١، عدد ٧١، النجف، العراق.

19. Aboody, D. & Kasznik ,K., (2000) " CEO stock option awards and the timing of corporate voluntary disclosures" Journal of Accounting and Economics, vol. 29, issue 1, 73-100.

20. FASB, (2001). Improving business repor□ng insights into enhancing voluntary disclosure. steering Committee Report Business Reporting Research project.

P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

21. Francis, J., Nanda, D., & Olsson, P. (2008). Voluntary disclosure, earnings quality, and cost of capital. Journal of accounting research, 46(1), 53-99.
22. Graham, J.R., Harvey, C.R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting, Journal of Accounting and Economics.
23. Healy, P. & Palepu,K. (2001), "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: a Review of the Empirical Literature", Journal of Accounting & Economics, Vol. (31), PP: 405 - 440.
24. Sazonov,Sergey Petrovich, (2016) "ALTERNATIVE SOURCES OF BUSINESS DEVELOPMENT", Scientific papers from Pardubice University, Series D, School of Economics and Manageent, p.155.
25. Van der Laan, S, (2009) " The role of theory in explaining motivation for corporate social disclosures": Voluntary disclosures vs' solicited 'disclosures, Australasian Accounting Business & Finance Journal, vol 3, no4, 15A,